الذكاء الإقتصادي

ودوره في تنمية المؤسسات الإقتصادية

إعداد الباحث

شريف محمد علي أبو شعيشع

المقدمـــة

أولًا – التعريف بموضوع الدراسة:

إن اتساع تطبيقات الاقتصاد المعرفي سواء في البلدان التي تعتمد على الاقتصاد المبني على المعرفة، أو غيرها من الدول الساعية إلى الولوج إليه، والمتمثل بنظام الذكاء الاقتصادي وعلاقته بالمعلومات والمعرفة، وبعمل الحكومة الإلكترونية من خلال استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ليساهم في عمليه التنمية المنشودة، ونظرًا لما يعانيه الاقتصاد العربي من معوقات واختلالات في الهيكل الإنتاجي، وضعف القطاع الخاص والاختلال في هيكل التجارة الخارجية، وحجم المديونية وظاهرتي التضخم والبطالة وتفشي الفساد المالي والإداري، كانت هناك مسوغات للبحث عنه للتحول بالاقتصاديات العربية بعد فشل الأساليب التنموية التقليدية من القيام بمهمة التنمية وتكوين مشروعات عربية لأهم وسائل الاقتصاد المعرفي، وهو الذكاء الاقتصادي كأحد الحلول غير المطروحة لمعالجة واقع الاقتصاد العربي وتحقيق تنميته، وذلك من خلال تبني مشروع عمل الحكومة الالكترونية لتلامس القطاعات الفاعلة في عملية التنمية، والتث تتمثل في دعم منظومة البحث والتطوير في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، والتعاون مع القطاع الخاص، وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والسياحة، فضلاً عن تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كمرحلة أولى ذات أسبقية في مرحلة التأسيس.

ثانيًا – أهمية الموضوع:

يحتل الذكاء الاقتصادي مكانة عالية في نشاط الحكومات والدول والأفراد؛ حيث تعتمد هذه الطريقة المبتكرة من قبل اليابانيين على الجمع بين الوسائل العامة والخاصة لخدمة الاقتصاد القومي، ولعل التجربة الأمريكية في هذا الميدان دليل واضح على نجاح الذكاء الاقتصادي، غير أن الدول العربية في أغلبها لم تتمكن من هضم هذه الطريقة ودمجها ضمن نظمها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، ويعرف الذكاء الاقتصادي على أنه مجموعة منسقة من نشاطات البحث والمعالجة والنشر وحماية المعلومات الاستراتيجية، والتي تشترك الدولة وهيئاتها ومؤسساتها المختلفة في إقامتها، إذ تمتد المعلومات في بعدها الاستراتيجي إلى المجالات الاقتصادية والتنافسية والعلمية والتكنولوجية والقانونية والسياسية، كما يغطي نظام الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي مجموعة نشاطات اليقظة والإنذار المبكر، والدراسة والتلخيص، والتأثير والتأثير المضاد لصالح أعوان على المستوى الخاص والعام،

فضلًا عن ذلك يهدف الذكاء الاقتصادي من حيث الأصل إلى حماية التراث الوطني وعلى وجه الخصوص في أبعاده التكنولوجية والصناعية.

ثالثًا – إشكالية الدراسة:

إن ظهور مفهوم الذكاء الاقتصادي على مستوى العالم نظرًا للتغيرات والتطورات الحاصلة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ووضع الاقتصاد القومي والذي هو بحاجة إلى قفزة نوعية من أجل النهوض، ومن تلك الدراسة الموجزة، نحاول الإجابة عن الإشكالية الرئسية، والتي تتمثل في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الذكاء الاقتصادي ودوره في التنمية الاقتصادية في القطاعين العام والخاص؟ ويتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية، عدة إشكاليات فرعية، يجاب عن كل منها في موضعه.

رابعًا – منهج الدراسة:

يتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج التحليلي والإحصائي، الذي يقوم على جمع البيانات من المصادر المتاحة بشأنها، ثم تصب هذه البيانات والمعلومات في قالب إحصائي، وذلك من خلال معالجة هذه البيانات والمعلومات لإخراجها في صورتها النهائية.

خطة البحث

في ضوء ما تقدم فإننا نقسم هذه الدراسة إلى مقدمة في التعريف بموضوع الدراسة وأهميته، ومبحثين، أولهما: مفهوم الذكاء الاقتصادي ووسائله، والثاني: وسائل الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته المعاصرة، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وذلك على النحو التالي:

المقدمة: التعريف بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي.

المطلب الثاني: أهمية الذكاء الاقتصادي.

المبحث الثاني: وسائل الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته المعاصرة.

المطلب الأول: وسائل الذكاء الاقتصادي.

المطلب الثانى: تطبيقات الذكاء الاقتصادي المعاصرة.

الخاتمة: وتستمل على:

(١) النتائج.

(٢) التوصيات.

المبحث الأول
مفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميته

تمهيد وتقسيم:

يعتبر الذكاء الاقتصادي من أكثر المفاهيم الفكرية الرائدة التي يحظى باهتمام واسع من طرف الإداريين والباحثين في مجال تطوير وتحسين الأداء الإنتاجي والخدمي في مختلف المنظمات، وفي أوائل الثمانينات من القرن العشرين أدت الإدارة اليابانية دورًا حاسماً من خلال اعتماد الذكاء الاقتصادي، والذي توسع استخدامه في كافة الميادين الإنتاجية والخدمية، ولقد تزايد الاهتمام بمفهوم الذكاء الاقتصادي في نهاية ستينات القرن الماضي بالولايات الأمريكية، وظهر أول تعريف له وذلك عام ١٩٦٧م، باعتباره مجال للبحث عن المعلومات بهدف استخدامها في اتخاذ القرارات(١).

وفي ضوء ذلك لابد أن نبين مفهوم الذكاء الاقتصادي (مطلب أول)، قبل أن ندلف إلى بيان أهميته (مطلب ثان)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول
مفهوم الذكاء الاقتصادي

يمكن تصور الذكاء الاقتصادي في بروز اقتصاديات المعرفة وتطورها الكبير، فضلًا عن التقدم الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي محاولة من جمعية المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا لبيان مفهوم الذكاء الاقتصادي، اعتبرته مجموعة من النشاطات التي يتم تنسيقها من البحث العلمي، والمعالجة التقنية ونشر مختلف المعلومات والبيانات الاستراتيجية التي تفيد في عالم المال والاقتصاد، بقصد استخدامها في تطوير الأنشطة الاقتصادية وحمايتها، غير أن هذا التعريف سرعان ما اعتراه التطور ليتضمن أبعادًا أخرى لمفهوم الذكاء الاقتصادي، وسائر الوسائل التي يستخدمها للقيام بهذه النشاطات(٢).

وقد عرف الباحثون أهمية الذكاء الاقتصادي، ومن ثم تعددت وتنوعت التعريفات التي عنيت بالاهتمام بهذا النمط من الذكاء، وتباينت وجهات نظر الباحثين والخبراء حول المفهوم

---

(١) انظر:

PEGUIRON F., Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006, p30

(٢) حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، العدد الثاني، ٢٠١٢م، ص١٣.

الصحيح للذكاء الاقتصادي، ولعل ذلك يرجع إلى الحداثة النسبية في دراسة الأبعاد المختلفة للذكاء الاقتصادي، ويعتمد الذكاء الاقتصادي على القدرات العلمية والتكنولوجية للعلماء والمهندسين وعلى قدراتهم على تطبيق وتنفيذ تصميماتهم اعتمادًا على الإمكانات المهارية المدربة[١]، وهو ما سوف نبينه على النحو التالي:

(١) يذهب البعض إلى تعريف الذكاء الاقتصادي بأنه عبارة نظام منهجي دائم ومستمر، يعمل على إنتاج المعلومات الضرورية في شكل عملي، بقصد تسهيل وتبسيط إجراءات صنع القرارات على المدى الطويل وصياغتها.

ويرى الباحث: أن هذا التعريف قد ركز على استخدام الذكاء الاقتصادي في عملية صنع القرار، ولم يتجاوزه إلى غيره، وهو بهذه الصيغة غير جامع؛ حيث إن صنع القرار، نتيجة واحدة من نتائج وآثار الذكاء الاقتصادي المتعددة، وعلى ذلك لا يمكن التسليم بهذا التعريف.

(٢) بينما ذهب فريق آخر إلى القول بأن الذكاء الاقتصادي، عبارة عن نظام معلوماتي تصغي المنظمات الاقتصادية من خلاله إلى اتخاذ قراراتها، حتى تقرر وتتخذ الإجراءات اللازمة بشأنها، ومن ثم تستطيع أن تحدد الأنشطة المطلوبة في إطار سعيها لتحقيق أهدافها المنشودة.

ويرى الباحث: أن هذا التعريف تناول – فقط – جانب توفير المعلومات والبيانات بقصد الاستفادة منها في تحقيق أهداف المنظمات الاقتصادية، ومن ثم فهو كسابقه لا يمكن التسليم به لأنه غير جامع ولا شامل.

(٣) وذهب فريق ثالث إلى القول بأن مصطلح الذكاء الاقتصادي، كثيرًا ما يتم استخدامه بالتبادل مع مصطلحات أخرى، مثل مصطلح البيانات والمعلومات والمعرفة والذكاء(٢).

ويرى الباحث: أن هذا التعريف يمكن القول بقبوله إلى حد ما؛ حيث يرى أنه من الممكن أن يحل الذكاء الاقتصادي محل غيره من الأنظمة، وهو ما يدل على إظهار كافة نتائجه بصورة أو بأخرى.

ووفقًا لهذه المفاهيم سابقة البيان، يتبين لنا أن هناك ثلاث اتجاهات لمضمون ومعنى الذكاء الاقتصادي، وهي على النحو التالي:

---

(١) محمد عبد الوهاب إسماعيل، الاستراتيجية الغائبة لبناء مصر الصناعية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، ٢٠١١م، ص١٦.

(٢) سعيد عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ أبريل ٢٠٠٦م.

الاتجاه الأول: يرى أنصاره أن الذكاء الاقتصادي، ما هو إلا عملية أو أداة لجمع المعلومات التي تمد صناعة القرارات بالمعرفة العلمية التي تدعم صناعة القرارات بصورة صحيحة ومناسبة لتحقيق الأهداف.

الاتجاه الثاني: يذهب أنصاره إلى اعتبار الذكاء الافتصادي وظيفة تتعامل مع كافة القضايا المؤثرة على المنظمات الاقتصادية في المدى المتوسط والطويل.

الاتجاه الثالث: ذهب أنصاره إلى اعتبار الذكاء الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من نظام الشخصية التي يتمتع بها قادة المنظمات الاقتصادية، وانعكاساتها عليهم.

وعلى ذلك تعتبر المعلومات والبيانات الاقتصادية والاستراتيجية مفيدة إلى حد كبير، إذا ما تم استخدامها بطريقة عقلانية سليمة، ضمن منظومة اتخاذ القرارات الاستراتيجية والبناءة في مختلف المستويات، وذلك لتحسين وضع التنظيم والرقي به إلى وضع أحسن، من حيث السياسة التنافسية واليقظة والاستجابة لمتطلبات النطاق التنافسي، بيد أن هذا المفهوم (الذكاء الاقتصادي) يقتصر من حيث الأصل على اعتباره سياسة عامة يتم تحديدها من جانب الدولة، بالمشاركة مع بقية المتدخلين والمتعاملين معها أو من خلالها، على أن يكون لها محتواها ومجال تطبيقها(١).

ويلاحظ من ذلك أن عملية الذكاء الاقتصادي تقوم على مجموعة من السياسات أو العناصر، منها على سبيل المثال:

(١) الأمن الاقتصادي: وتهدف سياسة الأمن الاقتصادي إلى حماية النطاق الاستراتيجي للاقتصاد القومي، وهو تحول لازم لبناء الوطن(٢)؛ حيث إن العلاقة بين ميدان الاستخبارات وميدان المنافسة الاقتصادية والصناعية، يعد موضوعًا مشابهًا للفترة ما بعد الحرب الباردة؛ حيث إن الخطر العسكري المباشر أصبح يتراجع ليترك المجال واسعًا لمخاطر جديدة تعد غير مباشرة، من بينها الخطر ضد المصالح الاقتصادية، الذي أصبح يبرز بصفة خاصة، وبما أن تحرير نشاطات العديد من القطاعات وتطور التبادل الحر جعلا معظم الدول معرضة إلى التحركات الاقتصادية العالمية، بحيث أصبح أهم الشركاء والمنافسين يأخذون منعرجًا يسميه "إدوارد لوتفاك"، الجيو اقتصاد، وبعبارة أخرى تواصل الاستراتيجيات العسكرية – الدبلوماسية – متمثلة في وسائل اقتصادية وتجارية، كما أصبحت ترجمة هذه الحساسية

(١) انظر:

Commissariat général du Plan, « Intelligence économique et stratégie des entreprises » Travaux du groupe présidé par Henri Martre, la documentation française, fev 1994 (Rapport Martre)

(٢) محمد عبد الوهاب إسماعيل، الاستراتيجية الغائبة لبناء مصر الصناعية، مرجع سابق، ص١٧.

الجماعية لرهانات الأمن الاقتصادي تتحدد في مفهوم المصالح الأساسية للأمة، أي ترتيب العناصر الأساسية للطاقات الاقتصادية والعلمية للوطن، ومن ثم أصبحت الدولة تعترف وتقر بأنها ليست الوحيدة المسئولة عن الأمن الجماعي، فالمؤسسات هي أيضًا يجب أن تشارك بصفتها عنصرًا أساسيًا في الأمن الاقتصادي الوطني في حماية ومتابعة مصالحها الخاصة المشروعة(١).

ويرى الباحث: أن من أهم مقومات المجتمع، أن يكون لديه اقتصاد قومي يتمتع بالحماية الأمنية اللازمة، التي تعمل على ثباته واستقراره، بل وازدهاره، في عصر العلولمة، أو إن شئت فقل عصر البقاء للأقوى، ولا بقاء لمجتمع لا يقدر على حماية أمنه الاقتصادي.

(٢) التنافسية: تعتمد سياسة التنافسية على عمليات البحث والتطوير، وتسمح بمسايرة المؤسسات في تعقب الفرص والحصول على الأسواق العالمية، وتتم هذه المسايرة من خلال التعرف المشترك على الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

(٣) التأثير: تبرز سياسة التأثير على وجه الخصوص على مستوى الهيئات المعروفة، والتي تقوم بإعدادها للنظم والمعايير التي تدير الحياة الاقتصادية، كما أن استراتيجية التأثير على الدول، ودور المكاتب الاستشارية الأجنبية، وعمليات الإعلام والإعلام السلبي، هذا التجاوز للنشاطات التقليدية للمؤسسة ناتج عن الإرادة أو النية الاستراتيجية والتكتيكية التي يجب أن تأخذ الصدارة عند القيام بتنفيذ النشاطات الجزئية وعند نجاحها، وكذا عن التفاعل بين كل مستويات النشاط المعنية بمهام الذكاء الاقتصادي، بداية من

القاعدة (المستوى الداخلي للمؤسسة)، مرورًا بالمستويات الوسيطة (ما بين المهنيين، المحلية)، وصولًا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المتفق عليها بين مختلف مستويات القرار)، ثم المستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات المتعددة الجنسيات) أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة)(٢).

وينحصر مجال تطبيق الذكاء الاقتصادي بوجه خاص في الأسواق التي تعتبر مصدرًا للقيمة المضافة، بل ويتعدى ذلك الأمر لتكون مصدرًا للتأثير والقوة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك: مؤسسات الطيران والفضاء، ومشروعات التسليح، والطاقة التقليدية والمتجددة، وصناعة الأدوية، وكذلك علوم الجينات، ووسائل الشبكات الاتصالية، ومراكز تكنولوجيا المعلومات

(١) جمال الدين سحنون، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، أبريل ٢٠٠٦م، ص١٢١٥.

(٢) جمال الدين سحنون، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، مرجع سابق، ص١٢١٦.

والاتصال والأمن؛ حيث إن هذه المشاريع لا تحكمها قاعدة السعر ونوعية المنتج والخدمات التابعة، وإنما يتجاوز ذلك لأن تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة، هي العامل الحاسم في الحصول عليها(١).

وعلى ذلك يمكن القول بأن الذكاء الاقتصادي يهتم بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط، وذلك انطلاقًا من المؤسسات مرورًا بالمستوى الأقل أو الوسط والذي يتمثل في الجماعات المحلية، إلى أن يصل إلى المستوى الوطني أو الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز صنع القرار في الدولة(٢).

خصائص الذكاء الاقتصادي:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن من بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي، ما يلي:

(١) الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات.

(٢) وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الاقتصاديين.

(٣) وجود علاقات قوية بين المؤسسات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية.

(٤) إدماج ممارسات تشكيل جماعات الضغط (Lobbying) والتأثير.

(٥) إدماج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والسياسية.

(٦) اعتماد شعار "العالمية" كسلم لاتخاذ القرارات.

(٧) السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

وتكون السرية والتكتم خارج إطار الأدوات القانونية للملكية الصناعية والأدبية والفنية فواحدة من أبسط الأساليب لحماية المعلومة تكمن في الحفاظ على السرية والتكتم، لكن هذا الأسلوب السري يصطدم بحواجز حقيقية ليس فقط من الجانب التطبيقي وإنما الجانب القانوني كذلك، فيما يتعلق بالسر المحفوظ المتعلق بالاختراع الذي يتمتع بالخصائص المطلوبة في براءة الاختراع فالمذهب السائد والمسيطر في مثل هذه الحالة لا يشجع العمل

(١) إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى، ط٢، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة – مصر، ص٢١١.

(٢) انظر:

Michel Varlet, « A propos du concept français de l'intelligence économique », Défense nationale, juillet1994, p 117

بنوع هذه الحماية (السرية) بسبب أن نتائجه غير مضمونة، وكذا الحدود التي تدرج في إمكانيات التفاوض واستغلال الاختراع، كذلك لكونه يعارض التقدم العلمي والتقني(١).

ومما تقدم يرى الباحث: أن الهدف العام من الذكاء الاقتصادي، يمكن أن يتمثل في حماية التراث الوطني وعلى وجه الخصوص في بعديه التكنولوجي والصناعي، باعتبارهما عماد التنمية الاقتصادية المعاصرة.

المطلب الثاني

أهمية الذكاء الاقتصادي

تبدو أهمية نظام الذكاء الاقتصادي، من خلال ما يؤدي إليه تطبيقه من الإبداع والابتكار والتجدد في إدارة المعلومات وجمع البيانات وتدفقها داخل المشروع الاقتصادي، كما يسمح نظام الذكاء الاقتصادي بصورة حديثة وديناميكية بتحديد القوى التي تعمل على تحريك البيئة المحيطة بالمشروع وتنشيطها، ومن ثم يبدو الدور الفعال للمعلومات والبيانات في تحريك الإبداع والمساهمة في تكوين الذكاء الاقتصادي في المشروع واستغلالها، لأهداف التخطيط الاستراتيجي(٢)، كما يكتسب الذكاء الاقتصادي أهميته من وجود تغيرات متسارعة ومتوالية في البيئة الاقتصادية الجديدة والبيانات التي تختزنها المشاريع، وكذلك المعلومات الناتجة عنها، كما تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي في وجود آليات تساعد على اتخاذ القرار وتزايد المنافسة، وذلك سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛ حيث يعتبر الحصول على التكنولوجيا الحديثة من الأمور الأساسية، التي تعمل على زيادة الإنتاج وازدهار النمو الاقتصادي وتحسين تقديم المنتجات وجودتها، ومن ثم تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي بصورة أكثر وضوحًا في مدى ما بوفره من الحماية للمشروع ضد التهديدات الخارجية والسيطرة على الفرص قبل المنافسين، والتكيف أكثر وأكثر مع القواعد الجديدة للسوق، وذلك من خلال توظيف استخدام البيانات وتكنولوجيا المعلومات بشكل فعال، وتحويلها إلى معارف تدعم صناع القرار في المشروع، كما تظهر أهمية تطبيقات الذكاء الاقتصادي لسائر القطاعات الاقتصادية من خلال الانتقال من بناء الأنظمة المعلوماتية في المشروع، إلى التحليل ووضع الاستراتيجيات المستقبلية وتحقيقها، ومواجهة التحديات في عالم الاقتصاد الجديد(٣)، وغالبًا ما تستخدم تطبيقات الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد وتحسين الأداء واتخاذ

---

(١) جمال الدين سحنون، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، مرجع سابق، ص١٢١٧.

(٢) حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص١٣.

(٣) عبد الرزاق خليل، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي- جامعة الزيتونة - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥م، ص١١.

القرارات والحصول على ميزة تنافسية، فضلًا عن خلق نوع من التعاون بين المتعاملين اقتصاديًا وخلق روابط بين المشاريع الاقتصادية واستغلال المعلومات لحماية الممتلكات التكنولوجية، كما أن استراتيجية الذكاء الاقتصادي تتمثل في تنفيذ الدولة الحصول على معلومات عن اقتصاديات الدول الأخرى، ورسم الخطط اللازمة لمواجهة التحديات حتى يتسنى لها حماية اقتصادها من هجمات المنافسين من الخارج(١).

وأخيرًا، فقد أصبح الذكاء الاقتصادي يمثل ركيزة أساسية من ركائز الموائمة بين استدامة تنمية المشروع الاقتصادي والتحولات الحديثة الناجمة عن العولمة الاقتصادية والتنافسية الشديدة بين مختلف المشاريع الاقتصادية(٢).

المبحث الثاني

وسائل الذكاء الاقتصادي وتطبيقاته المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

نتحدث في هذا المبحث عن وسائل الذكاء الاقتصادي (مطلب أول)، وتطبيقاته المعاصرة في بعض الدول المتقدمة (مطلب ثان)، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

وسائل الذكاء الاقتصادي

هيأت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جميع الظروف التي تساعد على نمو عمليات الذكاء الاقتصادي وازدهاره في العالم أجمع؛ حيث أدى التزايد السريع في عدد الحاسبات الآلية واستخدام شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) إلى تنوع طرق جمع المعلومات والتحليل، وهو بدوره ما أدى إلى تبني الذكاء الاقتصادي من قبل مختلف المؤسسات والهيئات، سواء العامة منها أو الخاصة، ومن بين المؤسسات التي عملت على إيجاد نماذج للتحليل التنافسي، نموذج فولد (Fuld) (١٩٩٥)(٣)؛ حيث يضم هذا النموذج نحو ست أدوات للتحليل التنافسي والاستراتيجي، والتي نبينها على النحو التالي:

---

(١) المرجع السابق، ص١٣.

(٢) شيرين بدري توفيق البارودي، أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد التاسع و الثلاثون، ٢٠١٤م، ص٦٧.

(٣) انظر:

Christian Harbulot, Pascal Jacques Gustave « la contre information ou comment répondre à une attaque », cahiers de la fonction publique, n°140, nov 1995 p 11 et 13

(١) ملمح نوايا وقدرات المسيرين: وهو ما يسمح بالتنبؤ بقرارات هؤلاء، ومن ثم تحديد العوامل التي تؤثر على إجراءات اتخاذهم القرارات، وحتى يمكن إعداد الملمح النفسي لصاحب القرار بصورته المثلى، يجب الأخذ بعين الاعتبار سبعة محددات تتمثل في: أنماط القيادة والثقافات والمسارات المهنية والكفاءات والتوجهات والميولات والقرارات السابقة، وكذلك يتم تحليل هذه المحددات في ظل مناخ المؤسسة الحالي والمستقبلي، من وجهة نظر التكاليف والتكنولوجيا المتاحة، والإدارة والعمليات.

(٢)البانشماركينغ (*Benchmarking*): وهي التقنية التي تسمح بالتعرف على محددات الكفاءة العالية، لأحسن المؤسسات العاملة في ذات قطاع النشاط وتطبيق ما يستنتج منها من دروس.

(٣) تحليل الاستراتيجية المستقبلية: ويراد بها محاولة معرفة سائر نقاط القوة والضعف، وكذلك الوقوف على الفرص والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة، وهو النموذج الذي يعرف في مجال التحليل الاستراتيجي باسم swot؛ حيث تسمح نتائج هذا التحليل بتحديد توجه استراتيجي ومحاور أولية للتدخل.

(٤) توقع الاستراتيجيات التنافسية: يقترح نموذج Fuld تحليل القوى المحيطية الأربع للمؤسسة، وهي على التوالي: اللوائح والتنظيمات، والتكنولوجيا، والتغيرات في قطاع النشاط (عمليات الضم والدعم)، وأخيرًا الزبائن (نمو عادات الاستهلاك)، وهناك عدة طرق أخرى في هذا المجال منها: نموذج القوى الخمسة لبورتر، نموذج الاستجابة للمنافسة الذي يقضي بتقييم مختلف الاستجابات للمنافسة باستعمال عدة تقنيات منها الطرق التقليدية لتحليل المنافسة، المماثلة، النماذج الرياضية والطرق النوعية (مقابلات الأخصائيين، الملاحظون).

(٥) توقع إدخال منتج جديد: يقترح فولد في هذا الإطار ما يسمى بـ Timelining، ويقصد به متابعة النشاطات العملية للمؤسسات والتعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.

(٦) تحليل التكاليف: ويعتمد المحلل من حيث الأصل على الميزانية كأداة تحليلية، ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المقاربة في التركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات، البنايات والتجهيزات والتكاليف الإدارية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن كل نوع من المؤسسات والهيئات يتم بواسطته تطوير طرق خاصة بها في هذا المجال، سيرًا مع طبيعة نشاطاتها ومجالات تدخلها، غير أن الهدف من استخدام الذكاء الاقتصادي يكمن في المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، والحصول على حصص سوق إضافية وتنمية الإبداع والتحالفات الاستراتيجية، وكذلك

ضمان ديمومة تنافسية المؤسسات، وذلك من خلال:

(أ) قدرات الإبداع: والتي ننمثل في الزبائن، والمنتجات ذات القيمة المضافة.

(ب) كفاءة الأداء: وهي تتمثل في حصص السوق والأرباح والتوسع.

(ج) الديمومة: والتي تتمثل في دورة حياة المؤسسة.

ومن الطرق الكمية المستخدمة في تحليل نتائج الذكاء الاقتصادي، ما يطلق عليه إدارة المعارف (Knowledge Management) واستخراج المعارف من البيانات Data Mining.

خلاصة القول: أنه يتطلب لممارسة الذكاء الاقتصادي كفاءات معينة؛ وقد شرعت الدول في تبني أسلوب الذكاء الاقتصادي بفصد استغلال جميع فرص البحث والتطوير المتوفرة في إطار منظومة الخدمات؛ حيث تقوم تلك المنظومة بإعداد برامج تكوين حديثة، تتفق ومقتضياتها الاستراتيجية بالاعتماد على مرجعيات تمت صياغتها وفقًا للأهداف السياسية، والاقتصادية والاجتماعية للدولة، ويتمثل الهدف من هذه المرجعيات في التعرف على المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها خلال مسار تكوين عالي المستوى في مجال الذكاء الاقتصادي من وجهة نظر احترافية، مع إدراك الرهانات التي جعلت من الذكاء الاقتصادي وسيلة هامة لإدماج البحث والتطوير ضمن إطار خدمة ومنتج المؤسسة ومحيطها، فضلًا عن فهم آليات إرساء عملية الذكاء الاقتصادي وآليات دمجها ضمن النشاط العادي للمؤسسة، وأخيرًا، يجب نقل الخبرات والمعارف المتعلقة بالجوانب الثلاثة للذكاء الاقتصادي وهي: إدارة المعلومات والبيانات، وحماية التراث المعلوماتي والمعارف، والتأثير المضاد؛ حيث إنه في ظل مناخ يتصف بالتنافسية الاقتصادية ويعتمد على استخدام المعلومة، يلجأ الاقتصاديون إلى تبني مسعى الذكاء الاقتصادي أو التنافسي، ولم تتضح معالم هذا الوضع الجديد للدول والمنظمات والأفراد، إلا بعد أن تعقدت التبادلات والمعاملات وزادت المخاطر، وبرزت للوجود تجارب متميزة أثارت اهتمامات المختصين في مجال إدارة المعلومات والمعارف.

المطلب الثاني

تطبيقات الذكاء الاقتصادي المعاصر

يعود أصل نشأة مصطلح الذكاء الاقتصادي أو التنافسي إلى اليابان؛ حيث وجهت اليابان كافة قدراتها المادية والبشرية – أو ما يسمى في ذلك الوقت بالقوة المدنية – نحو التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى ظهور تنظيم إداري أصلي ومحكم سمح بجمع كافة المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية الصناعية والتكنولوجيا، وفيما يلي أهم النماذج المعروفة في العالم والتي تعتبر رائدة في مجال الذكاء الاقتصادي[١] ؛ وسنلقي الضوء على بعض نماذج الذكاء الاقتصادي في بعض الدول المتقدمة، وذلك على النحو التالي:

أولًا – النموذج الياباني في الذكاء الاقتصادي:

تتمركز فكرة الذكاء الاقتصادي في اليابان في وزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI)، والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية (Sogo Soshas)، والشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز بحث وتفكير وباحثين زائرين، والمنظمات المهنية، والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي، وقد أعد هذا النظام لفائدة المؤسسات، وفقًا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج، واستقبال المتدربين الأجانب، ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم خلال سنوات إعادة الإعمار، وقد تمكن اليابانيون من دمج البحث والتطوير عن طريق تكنولوجيات قبل تقليدها أو سرقتها، الشيء الذي حدث فعلًا مع الاقتصاديات الناشئة في آسيا والصين على وجه الخصوص[٢] .

وما يمكن استنتاجه هو أن هذا النظام يقوم على الوزارة الأولى أو الوزير الأول، والوزارات الاقتصادية، وعالم الأعمال الذي يساهم في تحديد الاستراتيجية العامة والشاملة للبلاد، وأخيرًا هيئات التفكير Think Tanks التي تساهم في تطوير البحث وإدماج التطوير

(١) ميساء حبيب سليمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، مرجع سابق، ص١٠٨.

(٢) انظر:

Bertrand warusfel, « le secret de la défense nationale – Protection des intérêts de la nation et libertés publiques dans une société d'information » Thèse, Paris V, 1994, p 164 et 166

والإبداع عن طريق الدراسة المقارنة والتكنولوجية، هذا وتخصص المؤسسات الاقتصادية في اليابان نحو ١.٥ % من رقم أعمالها لإنفاقه في مجال الذكاء الاقتصادي.

ثانيًا – النموذج الأمريكي في الذكاء الاقتصادي:

عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي تحولًا كبيرًا في عقد التسعينات من القرن الماضي، تبعًا للعديد من التحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوربا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة، وعلى سبيل المثال واجهت شركة "بوينغ" الأمريكية منافسة شديدة من طرف "أيرباص"، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء "NASA" من قبل محطة "أريان" للفضاء.

وبهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد، إذ تضم هذه السوق أنواعًا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة، والجامعات، وهيئات البحث والتفكير، والمكتبات، وهيئات الأمن الخاصة، أما الهدف الأساسي لعمليات الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية فيتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة للبلاد في الداخل، كما هو في الخارج.

فضلًا عن ذلك، تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الاستراتيجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقًا لآليات عمل محكمة الدقة والتنسيق، وتندرج ضمن هذا الإطار، عدة أهداف فرعية منها:

(١) تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية للجميع.

(٢) دعم إدماج واندماج الأقليات الإثنية وتحسين التلاحم الوطني.

(٣) تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.

(٤) إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام، وهو البيت الأبيض والمجلس الوطني (القومي) للأمن؛ حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة حرب (War Room)، خاصة بكل سوق يتم اعتبارها استراتيجية، وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الاقتصاديين، سواء منهم ما كان عامًا أو خاصًا.

وما يمكن ملاحظته على النظام الأمريكي للذكاء الاقتصادي تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات مثل (Pinkerton) و(Kroll)، كما توجد هيئات مركزية أخرى هي المجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة ١٩٩٣م، والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

وعلى المستوى التشريعي، تعمل الولايات المتحدة على دعم الشركات الأساسية في مجال الاستعلامات، وإصدار النصوص القانونية ذات الصلة مثل (The Statement of Administration Action) لعام ١٩٩٤م، في مجال تطبيق عقوبات انفرادية على مؤسسات أجنبية أو دول تكرس نوعًا من المنافسة غير الشريفة والتي تلحق أضرارًا بالمصالح الأمريكية، ويمكن في هذا المقام ذكر، كل من (The Trade Act) لعام ١٩٩٤م، و(The Omnibus Trade and Competitiveness Act) لعام ١٩٨٨م، وأخيرًا قانون كاروسل (Caroussel) الصادر عام ٢٠٠٠م، والذي يجيز للإدارة الأمريكية تغيير قائمة المنتجات المحتمل تعرضها لإجراءات عقابية جمركية كل ستة أشهر، وذلك بهدف خلق اضطراب في أسواق الشركة أو الدولة المعاقبة.

وأخيرًا، تتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم والممتد إلى كافة أنحاء العالم، وتستخدم طاقات مادية وبشرية هائلة، ومثال ذلك مؤسسة (Kroll linternational)، التى توظف ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ أجير موزعين على ٦٠ مكتب حول العالم، وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي ١٠ ملايين دولار سنويًا، تعمل هذه المؤسسة على تحليل "الخطر الاقتصادي والتجاري"، بناء على العوامل الستة التالية، وهي: الاستعلامات، والأعمال والتحقيقات، والتحقق من السوابق المهنية، وخدمات الأمن والحماية، وأمن شبكات المعلومات، والمساعدة القضائية والتحليل الاستراتيجي والتنافسي.

ثالثًا- النموذج الفرنسي في الذكاء الاقتصادي:

على عكس النظامين السابقين، يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى، كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص، فضلًا عن ذلك، يبقى النموذج الفرنسي فيما يخص الذكاء الاقتصادي رهين عائقين أساسيين هما[١]:

أولهما: العائق الدستوري، وذلك بحكم وجود ثنائية الحكم في الجهاز التنفيذي، خاصة في مرحلة التعايش السياسي، كما يؤخذ على تركيبة الوزارات ضعفها في تجسيد آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي، وحتى في إبراز الإرادة في التغيير.

والثاني: هو العائق الثقافي، وقد نتج هذا العائق عن ظواهر الانتماء الحزبي والمرجعيات الثقافية والفكرية لمختلف أسلاك الموظفين وظاهرة إخفاء المعلومات والتحفظ عليها، كما

(١) انظر:

Jean-paul Martin « le brevet d'invention, arme stratégique anti-contrefaçon »,Gazette du Palais, 18/19 août1993, p 15-20

أن ثقافة الدبلومات الممنوحة من مختلف المدارس العليا والجامعات في فرنسا تكرس نوعًا من عدم التجانس في الثقافات الإدارية، ومن ثم ضعف الثقافة المشتركة والرغبة في التحديث والتطوير، فضلًا عن ذلك عدم قدرة ما يسمى بالهيئات (Fondations) على جلب الذكاء البشري الخارجي واستخدامه في إقامة آليات الذكاء الاقتصادي والاستفادة منه على نحو ما هو جاري العمل به في مؤسسات وهيئات التفكير في الولايات المتحدة أو اليابان.

على سبيل المثال، توجد بفرنسا ٤٧٣ هيئة لا تتلقى إلا ٠.٠٩ % من الناتج الداخلي الخام، في حين توجد ١٢٠٠٠ هيئة من هذا النوع تتلقى ٢.١ % من الناتج الداخلي الخام في أمريكا، و ٣٠٠٠ هيئة في بريطانيا و ٢٠٠٠ في ألمانيا[١]، وقد تعالت الأصوات لإصلاح نظام الذكاء الاقتصادي في فرنسا انطلاقًا من عام ١٩٩٥م، وذلك عند نشر تقرير (Carayon)، ومن بعدها تقرير النائب (Martre)[٢]، لقد اقترح كاريون نظامًا للذكاء الاقتصادي وفقًا للخصوصيات الفرنسية، كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي والقطاع الخاص، وقد تم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) ، وهي مؤسسة عمومية، كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتيجي (CEIS) ، والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية.

كما ألح تقرير (Martre) على دعم تعليم الذكاء الاقتصادي، مما أتاح الفرصة لبعض المدارس العليا للتجارة بفرنسا لتقديم دروس في الذكاء الاقتصادي على غرار مجموعة الدراسات التجارية العليا (HEC).

ومما يلفت النظر خصوصًا في فرنسا، هو تبني فكرة دعم الذكاء الاقتصادي إقليميًا بضمان تدخل أحسن وأنجح للجماعات المحلية أو الدوائر الإدارية والبلديات، وذلك لصالح المؤسسات الكبيرة والصغيرة التي تنشط في هذه الأقاليم، والهدف المنشود من ذلك هو تحويل مهارات مؤسسات الذكاء الاقتصادي في هذه المؤسسات ومساعدتها على تجاوز العوائق لتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير.

---

(١) انظر:

CARAYON B., « Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale ». Intervention devant les Préfets de France. Paris, le 09 décembre, (2004)..

(٢) انظر:

COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, « Rapport Martre. Intelligence économique et stratégie des entreprises ». Paris, La Documentation Française, (1994)..

وما يمكن استفادته من هذه التجارب هو أن الذكاء الاقتصادي أصبح ممارسة عالمية منسقة ومشتركة بين مختلف أجهزة الدولة، كما تتدخل بنسب هامة في هذه العملية كل من الجامعات المحلية والدولية، ومراكز الدراسات والتفكير، وكذا هيئات عالم الأعمال بهدف ضمان دمج المعلومات والمعارف ضمن سلسلة خلق القيمة المضافة، كما تم أيضًا تطوير أساليب الضغط والتأثير بغرض تنفيذ القرارات المتخذة وتسهيل السبل للحصول على أحسن النتائج(١) (٢)

(١) انظر:

SALLES M., « Problématique de la conception de méthode s pour la définition de Systèmes d'intelligence économique ». Revue d'Intelligence Economique, n° 6-7, avril –Octobre, (2000).

(٢) انظر:

MASSARI COELHO G., DOU H., " Au delà de l'Intelligence Compétitive : l'attractivité ». International Journal of Information Sciences for Decision Making. N° 4 : 1-52, (2000)..

الخاتمة

تعتبر عمليات البحث والتطوير مصدرًا بالغ الأهمية من مصادر النمو الاقتصادي والرخاء والتنمية؛ حيث تساهم بشكل كبير في دعم مستوى الكفاءة لدى العاملين والموظفين، وكذلك في الرفع من تنافسية المؤسسات ونجاح الإدارات العامة للدولة، فضلًا عن دوره الذي لا يقل أهمية في الإدارات والمؤسسات الخاصة، وتمثل الإحصائيات العامة حول البحث والتطوير، دليلًا مهمًا ومرجعًا أساسيًا في هذا المضمار، ويتعين على الحكومات العربية التعرف على الاحتياجات الحقيقية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي من حيث الأساس، ومن ثم تثمين القدرات المتاحة حاليًا من بنية تحتية وأفراد، ولن يتأت ذلك إلا بإعطاء الموارد البشرية المكانة اللازمة في عملية الإنتاج والبحث العلمي، وذلك من حيث جذب الكفاءات والاحتفاظ بها وزيادة ولائها للتنظيمات وتحسين ظروف عملها على المستوى التنظيمي؛ حيث تمثل كل هذه المقتضيات دعامة أساسية لإرساء نظام الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي الذي يتخذ الأهداف العامة للدولة قاعدة له.

كان هذا هو محور تلك الدراسة الموجزة، والتي انتهينا منها إلى النتائج والتوصيات الآتية:

أولًا – النتائج:

(١) أن الهدف العام من الذكاء الاقتصادي، يتمثل في حماية التراث الوطني وعلى وجه الخصوص في بعديه التكنولوجي والصناعي، باعتبارهما عماد التنمية الاقتصادية المعاصرة.

(٢) اقترن تصور الذكاء الاقتصادي بظهور اقتصاد المعرفة والتطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

(٣) كان أول تعريف للذكاء الاقتصادي هو الذي قدمته المحافظة العامة للتخطيط بفرنسا؛ حيث عرفته بأنه مجموعة من النشاطات المنسقة من البحث، والمعالجة ونشر المعلومات الاستراتيجية المفيدة للاقتصاديين بقصد استخدامها.

(٤) يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط، وذلك انطلاقًا من المؤسسات مرورًا بالمستوى الأقل أو الوسط، والذي يتمثل في الجماعات المحلية، إلى أن يصل إلى المستوى الوطني أو الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز صنع القرار في الدولة.

(٥) يمثل الذكاء الاقتصادي ركيزة أساسية من ركائز الموائمة بين استدامة تنمية المشروع الاقتصادي والتحولات الحديثة الناجمة عن العولمة الاقتصادية والتنافسية الشديدة بين مختلف المشاريع الاقتصادية.

(٦) أنه يتطلب لممارسة الذكاء الاقتصادي كفاءات معينة.

(٧) أن الدول قد شرعت في تبني أسلوب الذكاء الاقتصادي بفصد استغلال جميع فرص البحث والتطوير المتوفرة في إطار منظومة الخدمات.

ثانيًا – التوصيات:

(١) يوصي الباحث بضرورة أن تحذو الدولة المصرية حذو الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، ومن ثم الأخذ بنظام الذكاء الاقتصادي لدوره الذي لا يخفي في التنمبة كما تقدم بيان ذلك في ثنايا الدراسة.

(٢) يوصي الباحث بضرورة العمل على تشجيع الدراسات العلمية والأبحاث المتطورة، وإفساح المجال للعلماء والباحثين في إخراج أبحاثهم العلمية التي تعني بأمر الذكاء الاقتصادي وتطبيقها.

(٣) يوصي الباحث بضرورة العمل على استغلال التكنولوجيا في التنمية، وذلك بإدخال برامج اقتصادية تساعد المؤسسات والهيئات على إنجاز مهامها واتخاذ قرارتها يصورة صحيحة، وبشكل أكثر واقعية.

(٤) يوصي الباحث بزيادة البحوث والدراسات حول الذكاء الاقتصادي ودوره في التنمية، وحسبي أني وضعت لبنة في هذا العلم، وأوصي من بعدي بإكمالها.

قائمة المصادر والمراجع

- **أولًا – كتب ودراسات عربية:**

- إسماعيل محمد محروس، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسة الجدوى، ط٢، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة – مصر، ١٩٩٢م.
- جمال الدين سحنون، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، الملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، أبريل ٢٠٠٦م.
- حمداني محمد، أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، العدد الثاني، ٢٠١٢م.
- سعيد عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ أبريل ٢٠٠٦م.
- شيرين بدري توفيق البارودي، أثر الذكاء الاقتصادي في تحقيق متطلبات تنمية المشاريع الصغيرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصاديي الجامعة العدد التاسع والثلاثون، ٢٠١٤م.
- عبد الرزاق خليل، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي– جامعة الزيتونة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٥م.
- محمد عبد الوهاب إسماعيل، الاستراتيجية الغائبة لبناء مصر الصناعية، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر، ٢٠١١م.

- **ثانيًا – كتب ودراسات أجنبية:**

- Bertrand warusfel, « le secret de la défense nationale – Protection des intérêts de la nation et libertés publiques dans une société d'information » Thèse, Paris V, 1994.
- CARAYON B., « Rapport au Premier Ministre. Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale ». Paris, La Documentation Française, juin, (2003)

- CARAYON B., « Intelligence économique, compétitivité et cohésion sociale ». Intervention devant les Préfets de France. Paris, le 09 décembre, (2004)..
- Christian Harbulot, Pascal Jacques Gustave « la contre information ou comment répondre à une attaque », cahiers de la fonction publique, n°140, nov 1995 . Commissariat général du Plan, « Intelligence économique et stratégie des entreprises » Travaux du groupe présidé par Henri Martre, la documentation française, fev 1994 (Rapport Martre)
- CLERC P.,. « Intelligence économique : enjeux et perspectives ». Débats et Tendances, (2003) pp. 324-337
- COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, « Rapport Martre. Intelligence économique et stratégie des entreprises ». Paris, La Documentation Française, (1994.(
- COMMISSARIAT GENERAL DU PLAN, « Rapport Martre. Intelligence économique et stratégie des entreprises ». Paris, La Documentation Française, (1994)..
- FULD L. M., « The new competitor intelligence: the complete resource for finding, analysing, and using information about your competitors » . New York: John Wiley, 482p, (1995)..
- Jean-paul Martin « le brevet d'invention, arme stratégique anti-contrefaçon »,Gazette du Palais, 18/19 août1993.
- LUDOVIC E., « Intelligence économique et stratégique : les systèmes d'information au cœur de la démarche ». Rapport CIGREF, mars, (2003.(
- MASSARI COELHO G., DOU H., " Au delà de l'Intelligence Compétitive : l'attractivité ». International Journal of Information Sciences for Decision Making. N° 4 : 1-52, (2000).

- MASSARI COELHO G., DOU H., " Au delà de l'Intelligence Compétitive : l'attractivité ». International Journal of Information Sciences for Decision Making. N° 4 : 1-52, (2000)..
- Michel Varlet, « A propos du concept français de l'intelligence économique », Défense nationale, juillet1994.
- PEGUIRON F., Application de l'Intelligence Economique dans un Système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la modélisation des acteurs, thèse de Doctorat, Université Nancy 2, 2006.
- SALLES M., « Problématique de la conception de méthode s pour la définition de Systèmes d'intelligence économique ». Revue d'Intelligence Economique, n° 6-7, avril –Octobre, (2000)